

هذا المركب اي العرب الذي مركب من غنى والمراد من التركيب التركيب اللاتيني
ليكن الترجمة عند النقص مثل علم زيد والمراد بالمشابهة المقابلة وقوله لم يشبه
بشي الاصل من المشابهة الموضوع للبناء لا يلائم من هذا التعريف غير المشرك
كما نرى منها بعض المسمى والحقاط في تحقيق الفرق بينه وبين الاصل الذي هو
البناء كما هو متساها في معنى ووقعه في صفة المتساها وقد لا يكونا واحدا
لان احد ثلث تلك المشابهة غير موجودة لدينا فان بقى التعريف المذكور مشتق من الماد
المعروف لا يتصدق عليها في تركيبها لا يشبه شي الاصل لا يشبه غير الحجاب
الذي زاد عن ذلك كصحة بدهة علة نارية وهوليس بين الاصل على تشبيه كشي الاصل
غيرهم ان يكون حجابا وليس كذلك فنت لا شام ان ليس يشبه بين الاصل فان شابه
لكل الذي زاد عن ذلك الذي هو مشا بد لكلمات الذي هو في ذلك واياك فيكون
لكلمات الذي في ذلك واياك لان المشا بد لكلمات الذي هو في ذلك الشئ وهذا
المتا حرف لا يقال لا شام ان المشا بد لكلمات الذي هو في ذلك الشئ لجزا تقاير
المتا يشبه لان المتساوي لا تقاير من لا يشبه الكلمات التي في ادعوك في الافراد
واكتظاب ووقعه في ذلك وهذا الحذف يشبه الكلمات التي في ذلك واياك في الافراد
واكتظاب وان لم يشبه في وقوعه فيكون المتساوي المذكور متساها
لكلمات الذي في ذلك واياك في الافراد واكتظاب في القدر كرات واجاب
البناء يكون متساها بين الاصل واعلم انه لو قيل هذا في المتساوي المذكور
ككونه متساها بكلمات الذي في ذلك واياك فكان اصعب لم يتوجه النقص المذكور في اللفظ

اصطلاح وعلم ان يثبت انها لا تختلف العوامل لنظما او تفهيرا او غير ذلك
المعرب وخاصة ان يثبت انها لا تختلف العوامل لنظما نحو جاني وزد
بزيد او مرت بزيدا وتقديرا نحو جاني في اهلتي ثورات في اصله تقريبا
وهرت في اهلتي قبيل اليا واليا في الاحوال الثلث وانما قلنا ان يثبت انها لا تكون
نابها فتصا في في الاحوال الثلث وانما قلنا ان يثبت انها لا تكون لان اختلاف
في غير الاحوال لا يكثر فرفا من العرب نحو اختلاف الراء امر والنول في انتم
القول حافني امر وايمم ورايت امرا واجنا ومررت باسم وايمم وانا جلد
الا عراب في اجز الموصوف لان الا عراب كما لو عرفت للمرب كما ذكر الموصوف
يبدأ المزارع عن الموصوف كما ذكر الموصوف بعد المزارع عند الموصوف
وانما قلنا لا تختلف العوامل احترازا من اختلاف الاطر لا اختلاف العوامل
ثابت لا يكون مرفوا من الموصوف نحو اختلاف اجز مرفوا مراكبي ومر الرجل ونزيد
واعلم انه في شرح هذا الكتاب انما في الموصوف باعتدال في اللفظ
وهو الذي يثبت انها لا تختلف العوامل لنظما او تفهيرا او غير ذلك الشئ
بما هو في من له ان العرف من تعريف العرب ان يثبت له هذا الحكم وهو
اختلاف اجزها باختلاف العوامل وانما ثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم
بعدم يكون هذا الحكم اخص من العرب فلو عرفت انه لزم تعريف الشئ بما هو فيه
منه وانما غير جايه ونحوه ان يجاب عن نضم اللفظ بان يقال لا شام ان التعريف
ان قوله وكونه ان يجاب عنه في المصنف انما في اللفظ لا في المعنى
ان اللفظ هو الذي يثبت به الموصوف في تعريفه بل هو الذي يثبت به الموصوف
ان اللفظ هو الذي يثبت به الموصوف في تعريفه بل هو الذي يثبت به الموصوف
ان اللفظ هو الذي يثبت به الموصوف في تعريفه بل هو الذي يثبت به الموصوف